

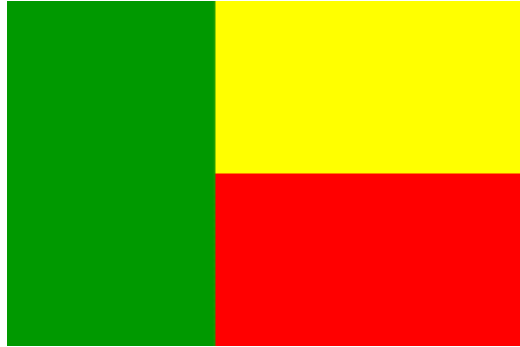
APRM

الآلية الإفريقية لإستعراض الأقران



تقرير الاستعراض القطري رقم 6

جمهورية بنين



يناير 2008



موجز تنفيذي

1. السياق التاريخي

1.1 كانت بنين محمية في 1894 ثم إستعمرت من فرنسا ثم حصلت على الإستقلال تحت إسم جمهورية داهومي في أغسطس 1960.

1.2 وقعت بنين مذكرة تفاهم (MOU) في 31 مارس 2004, و التي تشير الى انه على المواطنين و المجتمع الدولي و القادة السياسيين في بنين الإلتزام بمبادئ الديمقراطية و التنمية الإجتماعية الإقتصادية و الحوكمة السياسية و الإقتصادية الجيدة و إدارة الشركات من خلال إستعراضات دورية من بلاد الأقران الإفريقية.

1.3 تم إستعراض الأقران حول بنين في منتدى قمة رؤساء الدول و الحكومات الذي تم عقده في أديس أبابا في إثيوبيا 30 يناير 2008.

2. موجز الإستنتاجات في المجالات المواضيعية الأربعة

الديمقراطية و الحكم السياسي

2.1 فيما يتعلق بمسألة القوانين و المعايير , لاحظت بعثات المتابعة القطرية أنه قد تم بذل مجهودات للتصديق على الصكوك القانونية الدولية و لكن لا ينطبق هذا على المعايير القانونية للإتحاد الإفريقي(AU) . الحقيقة ان بنين حتى الان لم تعلن إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد و محاربهه و التي تم إعتمادها في يوليو 2003 في مابوتو.تهنى بعثات المتابعة القطرية CRM سلطات بنين الجديدة في تصميمها على تسريع عملية إعتما و تصديق الصكوك الدولية و تدعوها الى إعتما جميع التدابير التشريعية و التنظيمية اللازمة لضمان إتفاق القوانين الداخلية مع المعايير و القوانين الدولية التي صدقت عليها بنين.

2.2 من ناحية إدارة الصراعات داخليا و خارجيا, تهنى بعثات المتابعة القطرية سلطات و شعب بنين على الحفاظ على مناخ السلام و الإستقرار السياسي الذي ميز بنين على مدى العقدين الماضيين. على الرغم من أن الصراعات الداخلية موجودة و لكنها ليست صراعات خطيرة بما يكفي حتى تهدد الإستقرار السياسي و الإجتماعي للبلد. و مع ذلك , هناك العديد من الجوانب التي تستدعي إهتماما خاصا و تتطلب تنمية و تنفيذ إستراتيجية وطنية لمنع و إدارة و حل الصراعات. فيما يتعلق بالعلاقات مع البلدان المجاورة, لاحظت بعثات المتابعة القطرية أن التسوية السلمية للنزاع بين بنين و النيجر في موضوع جزيرة ليتي و قد صرحت الحكومة إستعدادها لإيجاد حلول مناسبة من خلال الحوار و التفاوض في النزاع على الحدود بين بنين و بعض جيرانها (لا سيما بوركينا فاسو).

2.3 في مجال الديمقراطية الدستورية, لاحظت بعثات المتابعة القطرية أن بنين قد أظهرت دليلا على ديمقراطية حيوية و فعالة تميزت بالعودة الى التعددية الديمقراطية منذ مؤتمر السيادة الوطني في 1990. أقر الدستور حق جميع المواطنين من بنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وفقا للإتفاقيات الدولية بالإضافة الى إستمتاع الأحزاب السياسية بالإعتراف الدستوري. يخضع إطار تنظيم و عمل المعارضة بموجب القانون الصادر في عام 2001, تفضيل آلية مرنة في تنظيم و إنشاء أحزاب سياسية متعددة و اليوم هناك أكثر من 150 حزبا مسجلا رسميا. و مع ذلك, لاحظت بعثات المتابعة القطرية أن إنتشار الأحزاب السياسية بإعتبارها سمة من سمات نظام التعددية كثيرا ما كان سببا في إختلال معين في ديمقراطية بنين. و يدعو هذا الوضع الى تطبيق فعال لميثاق الأحزاب السياسية.

2.4 النظام الانتخابي في بنين ليس بعيدا عن الشكوك. حيث كان موضوع بعض الخلافات حول عدم قدرة بنين على ضمان المنافسة العادلة في اجراء انتخابات حرة وشفافة. و قد لاحظت بعثات المتابعة القطرية بارتياح كبير أن اجراء إنتخابات



منتظمة وفقا لجدول زمني إنتخابي ثابت مما يشير الى ممارسات جيدة و يساعد على ترسيخ ثقافة الديمقراطية داخل النظام السياسى. عقدت الانتخابات الرئاسية فى الاعوام 1991 و 1996 و 2001 و 2006، والتحول الديمقراطى لرئيس الدولة فى (1991 و 1996 و 2006) و يتم الترحيب بهذا التحول كمثال يحتذى به من الآخرين.

2.5 تبدو ان اللامركزية و الحكم المحلى يمثلان تحديا كبيرا للديمقراطية و الحكم السياسى فى بنين نظرا الى توقعات السكان على مستوى القاعدة الشعبية و قد لاحظت بعثات المتابعة القطرية الفجوة الملحوظة بين الحاجة الى قدر أكبر من اللامركزية التى تم توضيحها بقوة من قبل الأحزاب و محدودية الموارد البشرية و المادية بالإضافة الى كفاءات البلديات المعترف بها قانونيا من أجل تحسين مستوي معيشة السكان. و هذا الأمر مهم خاصة فى ضوء التفويضات الممنوحة للسلطات اللامركزية من أجل التنمية المحلية.

2.6 فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، كان من الإمكان لبعثات المتابعة القطرية ملاحظة فعالية الضمانات الدستورية فى إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية. و الحقوق السياسية و المدنية المنصوص عليها فى معظم الصكوك الدولية المشملة فى الدستور. و قد سرت البعثات بملاحظة الحرية الفعلية فى العبادة و التسامح الدينى. يوجد فى بنين العديد من الطوائف المسيحية المختلفة و الإسلام و الديانات التقليدية المتعايشة فى سلام مع بعضها البعض. الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المنصوص عليها فى الدستور من حق التعليم و الصحة و العمل و حق الإضراب و ينطبق نفس الشئ على حقوق التضامن (المسماة بحقوق الجيل الثالث) أى حق التنمية و حق بيئة صحية و مُرضية و مستدامة. و مع ذلك أشارت البعثات الى انه لا يزال هذا التصريح واحدا من النماذج و ليس المجمل و اشارت الى عدم إكمال هذا التصريح.

2.7 الوصول الى العدالة، تم رؤيته من قبل بعثات المتابعة القطرية أيضا كتحديا كبيرا فى تأسيس الديمقراطية و المساواة الاجتماعية و بالرغم من أن بنين دولة تحترم حكم القانون و يتم بذل كل الجهود لتعزيز و نشر الحقوق الأساسية و لكن الصحيح أيضا انه يجب ان يتم حماية هذه الحقوق بفعالية عبر مؤسسات مسؤولة عنهم و لكن هذا ليس الحال دائما . لا يزال إصلاح نظام القضاء و توفير قدر أكبر فى الوصول الى القضاء مهمة حاسمة فى تعزيز سيادة القانون و الأمن القانوني للمواطنين و الإستثمار.

2.8 بقدر الأحكام الدستورية التى تركز الفصل بين السلطات المعنية ، لاحظت بعثات المتابعة القطرية أن ثروة الأحكام الدستورية و التشريعية فى الفصل و التوازن بين سلطات الجمهورية من وجهة نظر رسمية و انه يتم التعامل مع كل هذه السلطات تحت فصل مستقل فى الدستور و تسيطر الاحكام التكميلية على هذه السلطات المجسدة فى القوانين العضوية . و يتم إعتداد هذه القوانين بأغلبية مختلفة لذلك يتطلب إعتداد القوانين العادية . كما ان المحكمة الدستورية تراقب هذه القوانين تلقائيا لضمان مطابقتها للدستور. و بعبارة أخرى، مبدأ فصل السلطات مضمون جيدا من قبل أليات قضائية دقيقة و بالرغم من هذا، عدم وضوح فصل فعال للسلطات و اليات الرقابة بسبب البيئة المؤسسية و الهياكل الأخرى التى لها سلطات محدودة فيما يتعلق بالتنفيذ.

2.9 فى ما يتعلق بالمناصب العامة، تم تحديد العديد من مناطق المشكلات فيما يتعلق بالإدارة و المناصب العامة فى العموم و التى تؤكد ما تم تسليط الضوء عليه فى تقرير التقييم الذاتى القطرى CSAR. تشمل مناطق المشكلات مضبغة الموارد و تسييس الإدارة . و قد لاحظت بعثات المتابعة القطرية أوجه قصور النظام فيما يتعلق بالتقييم و التريقة و تأديب موظفى الخدمة المدنية و هو نتيجة لتسييس إدارة بنين و إفتقارها للشفافية . و هذا يبرز الفجوة بين الإدارة و ما يتم إدارته و تحد من شرعية الخدمة العامة . و اخيرا، يمثل إنخفاض الرواتب و تفاوت الأجور مشكلة هامة أخرى.

2.10 لاحظت بعثات المتابعة القطرية أثر الفساد الخطير على الأداء السليم فى دولة بنين . يؤكد الكتاب الأبيض عن الفساد " وجود فرص تساعد على كثرة الفساد بشكل كبير فى الإجراءات الإدارية أو فى الطلب على السلع و الخدمات: حيث ان كل مواطن واحد من إثنين 51 % يقع تحت وطئة الفساد و أكثر القطاعات فساداً هى الصحة و التعليم و الخدمات



الضريبية و وزارة المالية و المشتريات العامة و الجمارك و مكاتب البلدية إلخ . تقع الجمارك فى رأس القائمة حيث تحدث أعلى معدلات الفساد ب 98% من المصححين بفساد هذا القطاع.

2.11 لاحظت بعثات المتابعة القطرية بارتياح ماصرحته السلطات الجديدة برغبتها فى محاربة افة الفساد. تعتبر "المسيرة الخضراء" و التى شارك فيها رئيس الدولة بنفسه دليلاً على شدة هذه الظاهرة التى تعتبر سرطان إجتماعي مما يعطى مؤشرا لحجم المشكلة . لاحظ مرصد مكافحة الفساد (OLC) نقلا عن وزير المالية أيريني كوباكي أن " ترجع الخسائر المالية فى عائد الضرائب الى الممارسات الإحتيالية جنبا الى جنب مع أعمال دافعى الضرائب و موظفى الضرائب و الضرائب الجمركية و تشير التقديرات الى انها تصل الى أكثر من مائة مليار فرنك افريقي كل عام". ووفقاً لنفس المصدر وصلت النفقات الإستثنائية الى حوالى 201 مليار فرنك افريقي من 2001 الى 2006 و كان يجب ان يتم مراجعتها بشكل صحيح أى بعبارة أخرى أن يتم تبريرها على أساس وثائق صحيحة. هذا المبلغ يقرب الى ثلث الميزانية الوطنية و لم تتقدم مكافحة الفساد خارج نطاق الوثائق الرسمية فى الواقع هناك إجماع على قلة وجود الإرادة السياسية لمكافحة الفساد و ان هناك عدد قليل موثوق به و معبر فى نتائج هذا المجال و بالرغم من هذا من تعيين الرئيس بوني يايي تحسنت الإرادة السياسية فى مكافحة الفساد و شهدت البلد توجيه الإتهام الى وزيراً واحداً شخصية سياسية أخرى و علاوة على ذلك، تم توجيه الإتهام الى نحو 30 من القضاة فى قضايا تتعلق بتكاليف العدالة الجنائية و التى تتطوى على خسارة دولة بنين لعدة مئات ملايين فرنك افريقي. و مع ذلك، لا يزال الناس يشكون فى فرص الحكومة فى كسب هذه المعركة الهامة المفيدة. على الرغم من وجود رؤية و إستراتيجية للقضاء على الفساد و التى يتم إدارتها من قبل أدوات مؤسسية لمكافحة الفساد و لكن المشكلة تكمن فى الإصرار و الكفاءة فى التنفيذ.

2.12 فيما يتعلق بمسألة النهوض بالمرأة، لاحظت بعثات المتابعة القطرية أنه تم إحراز تقدم كبير. على المستوى المؤسسي، لاحظت بعثات المتابعة القطرية أن بنين قد قدمت المساواة بين الجنسين فى الدستور. و النتيجة، اعتمد القانون الأساسى أحكام الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان و الشعوب و ينص على المساواة بين الجنسين و كذلك الحماية الكاملة و المساواة بين الجميع أمام القانون. و علاوة على ذلك، ينص باب 26 من الدستور على مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة. صدقت بنين دون تحفظات على إتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) فى 12 مارس 1992 وفقاً للمادة 144 من الدستور. و قد تم اعتماد القوانين المتعلقة بالصحة الجنسية و الإنجابية و القضاء على ممارسة البتر التناسلى لدى الإناث و قانون الفرد و الأسرة. من ناحية السياسات، تم إعتقاد السياسة الوطنية فى النهوض بالمرأة (PNPF) فى 31 يناير 2001 و التى تهدف الى تحسين الوضع الإجتماعى و القانوني للمرأة و ضمان التعليم و التدريب و تحسين القدرات الإقتصادية. و قد تم إعتقاد برامج متعددة القطاعات لتنفيذ هذه السياسة.

2.13 ورغم هذه الجهود المشكورة، هناك الكثير الذى لا يزال ينبغى القيام به. وتجدر الإشارة الى المركز القانوني للمرأة ووصولها الى العدالة و الموارد و وجودها فى مواقع صنع القرار، و تحمل مسؤوليات وضع المرأة وادماجها فى السياسات و البرامج الإنمائية. و لاحظت بعثات المتابعة القطرية أيضا أن مضمون قانون الافراد و الأسرة ليس معروفاً على نطاق واسع بين السكان، و الذى يؤدي الى الإستمرار فى التمسك بالممارسات العرفية التى ليست فى صالح المرأة.

2.14 وفيما يتعلق بمسألة الشباب، لاحظت بعثات المتابعة القطرية مع الارتياح ان بنين قد إتزمت بالعديد من الصكوك الدولية و الإقليمية لحماية حقوق الاطفال، مثل إتفاقية حقوق الطفل الصادرة فى 5 سبتمبر 2006 و إعتقاد قوانين وطنية ملائمة لمبادئ و احكام الإتفاقية. وبالرغم من هذا لاحظت بعثات المتابعة القطرية ان اطفال بنين مازالوا يواجهون عددا من القضايا الهامة، مثل عدم الاعلان عن ولادة و سوء التغذية و ضعف التعليم و العمل من سن صغير، و الاتجار بالاطفال، و محدودية الوصول الى الخدمات الصحية، و الاستغلال الجنسى. و لاحظت بعثات المتابعة القطرية أيضا بعض الثغرات فى التشريعات و الاليات المؤسسية. و عدم تحقق قانون الطفل، كما لم يتم تعديل القانون الجنائى و لم يتم الإنتهاء من قانون الإجراءات الجنائية. و علاوة على ذلك، حيث انه لا يتم تسجيل المواليد تلقائياً، لا يتم الإعتراف بحالة المدنية لكل الأطفال.

2.15 بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر السيادة الوطنى، تعد بنين ملاذا للسلام و الاستقرار فى منطقة غرب افريقيا. و قد لاحظت بعثات المتابعة القطرية قوة بنين فى الحوكمة السياسية و التنمية الديمقراطية. و تشمل هذه القوى مناخ السلام و الاستقرار و فعالية الحريات الأساسية و لا سيما الحقوق المدنية و السياسية و سيادة الدستور و الحرص على الاحترام الصارم لهذا القانون الأساسى (الذى يتكفل بالانتقال الديمقراطى لرئيس الدولة فى العديد من المناسبات و ان تقع الاحداث بسلاسة و دون اى نزاع ما. مما يجعل بنين احدى الدول الافريقية القليلة التى يتم بها تحقيق مبادئ الديمقراطية بالكامل و التى وجدت تعبيراً حقيقياً وفعالاً) و احترام الجدول الزمنى للانتخابات و إحترام مبدأ انه على قوات الدفاع و الامن الخضوع الى الحوكمة الشرعية (و الذى اسهم ايضا فى ترسيخ ثقافة المواطنة – و كان عاملاً حاسماً فى تعزيز الديمقراطية و بقاء



الجمهورية) و مناخ من التسامح , والتعايش المتناغم والسلمى لجميع الاديان واشكال العبادة مما جعل بنين مثالا يحتذى به من بقية افريقيا.

2.16 والسؤال الحاسم, هل لدى النظام السياسى فى بنين القدرة على ضمان الحريات السياسية والمدنية مع ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب . الجزء الثانى من هذا التحدى قد تم تحليله فى التقرير فى مقاطع الحوكمة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وفيما يتعلق بالجانب الاول, لاحظت بعثات المتابعة القطرية ان بنين - على الرغم من اوجه القوة و التقدم الملحوظ الذى تم ذكره - تواجه عددا من التحديات. وتحقيقا لهذه الغاية, يوصى بتنفيذ ميثاق الاحزاب السياسية بشدة من اجل المساهمة فى تنفيذ نظام الحكم القائم على المبادئ الجمهورية والمصلحة العامة. وعلاوة على ذلك, يعد دور ومكان و مركز الحكم التقليدى داخل الجمهورية من العناصر الهامة فى التحديات التى تواجهها بنين. وتشمل التحديات التى يتعين ايلاء اهتمام جدى لها, الكفاءة المؤسسية و تعزيز وتوطيد سيادة القانون وتوفير سبل الوصول الى نظام العدالة و ضمان كفاءته وتعزيز التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز دور ومكان المرأة فى الاقتصاد والمجتمع خاصة فى هيئات صنع القرار وتمثيلها فيها. واخيرا يمثل الفساد على جميع مستويات الحكومة والمجتمع تحديا رئيسيا يؤثر على كل التمثيل السياسى والاقتصادى والاجتماعى, و هذا يدعو الى اتخاذ تدابير صارمة و فى الوقت نفسه ملائمة ومفيدة.

2.17 من اجل توطيد ما تم تحقيقه و التعامل مع التحديات الرئيسية للحكم السياسى, ترغب لجنة الإفريقية لإستعراض الأفران أن توصى بما يلى: '1' التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة, بما فى ذلك معاهدة الاتحاد الإفريقى حول منع ومكافحة الفساد; '2' تطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية للوقاية من الصراعات وادارتها وحلها دون ابطاء '3' تعزيز قدرة وفعالية المؤسسات وتسريع عملية اللامركزية و الشروع فى نقل الاختصاصات والموارد بفعالية الى المجتمعات عن طريق تنفيذ قوانين اللامركزية '4' تعزيز الضمانات الوظيفية على أساس فصل السلطات والتوازن بينها عن طريق بناء القدرات فى الجمعية الوطنية '5' ضمان التقيد الصارم بميثاق الاحزاب السياسية '6' تعزيز استقلال القضاء واستقلال السلطة القضائية وتسريع تنفيذ برنامج متكامل لدعم النظام القضائى و السلطة القضائية (PIRSJ) من جميع الجوانب '7' تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالإصلاح الإداري مع ضمان تنمية ثقافة إدارية جديدة مبنية على تقدير قيمة العمل و الجدارة و إحترام الخدمة العامة و تصحيح الاجور الى جانب الرصد المنتظم على كل مستويات التنظيم الإداري و التقرير و النتائج و المعاقبة سواء الإيجابية أو السلبية '8' تنفيذ خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مع سياسة عدم التسامح للفسادين و المفسدين '9' وضع واعتماد سياسة وطنية بين الجنسين لتوفير الاطار المرجعى والتوجيهى لجميع قطاعات التنمية (10) تنمية و تنفيذ قانون حماية الأطفال و تنمية إستراتيجية وطنية بتدابير مناسبة لمكافحة أى شكل من أشكال الإستغلال بفعالية و خاصة الإستغلال الإقتصادى و الجنسى و الإتجار بالأطفال.

حوكمة الاقتصاد و الإدارة

2.18 حددت البلاد رؤيتها طويلة الأجل فى مشروع (الافيا Alafia) فى 2025 و هى خطوة جديرة بالثناء. و تسعى بنين من خلال رؤيتها فى مشروع (الافيا Alafia) فى 2025 الى أن تبني بنين الناشئة بحلول هذا العام . علاوة على ذلك, ترجمت الحكومة مؤخرا هذه الرؤية الى " توجيهات إستراتيجية للتنمية". و بالرغم من هذا, يجب التنسيق من اجل تنفيذ هذه التوجيهات و لا سيما ترجمتهم الى سياسات قطاعية و هى التى تعاني من نقاط ضعف منتشرة و تولد تحديات أخرى للحكومة الاقتصادية. نقاط الضعف هذه مثل الفساد المتفشي (و الذى أصبح بالقليل أو الكثير ثقافة و اسلوبا و صك ذاتيا للحكومة) و إنعدام المسؤولية فى تنفيذ سياسات الإقتصاد الكلي و التنمية القطاعية و ضعف التنسيق.

2.19 بالرغم من أن النمو الإقتصادى يبدو و انه قد بدا فى الإنتشاء مرة أخرى, الا ان الفقر لا يزال فى مستويات منذرة. يجب على الحكومة الاقتصادية أن تعالج المشاكل الهيكلية الرئيسية لاقتصاد بنين و ان تجنب البلاد الخطر على المدى الطويل من إنتقال الإقتصاد إنتقالا مباشرا بدون أساس متين للقاعدة الإنتاجية. وينبغى عليها ايضا بطريقة واقعية, ان تعالج مشكلة القطاع غير الرسمى الذى يؤدى دورا هاما إقتصاديا و إجتماعيا و سياسيا. ونظرا لان القطاع غير الرسمى سوف يستمر فى لعب هذا الدور لفترة طويلة فى إقتصاد و مجتمع بنين, فإنه لمن الضرورة استخدامه بشكل جيد فى حل مشاكل البلاد. ينبغى ان يتم الإعتراف بهذا القطاع كعنصر اقتصادى بالاحتفاظ به فقط كالعين المالية اليقظة دون محاولة إضافة الطابع الرسمى عليه. يناقش الفصل الرابع من التقرير هذه المسائل ويقترح سبل التصدى للتحديات التى تمت ملاحظتها.

2.20 **تصديق و تنفيذ المعايير و القوانين.** اعتمدت بنين معظم المعايير و القوانين و المبادئ المتعلقة بالحوكمة الاقتصادية و الإدارة مع بعض الاستثناءات الواردة فى التقرير وبخاصة فى مجالات الفساد و غسل الاموال و التكامل الاقليمى. وفى هذا الصدد, تقدم لجنة التحقيق الإفريقية لإستعراض الأفران توصيات و لا سيما باعتماد المعايير و القوانين التى لم يتم



إعتمدها بعد وتعزيز الشفافية ونشر المعلومات الاقتصادية والميزانية و المعلومات المالية في العموم وتحديث النظام الاحصائي و نشر بيانات حكيمة عن القطاع المالي وبناء القدرات من اجل الهيئات المعنية.

2.21 تعزيز سياسات الاقتصاد الكلى التى تدعم التنمية المستدامة. لا يمكن دحض الجهود الحكومية الرامية الى تحسين الاطار الاقتصادى الكلى وبالتالي لدى بنين صورة جيدة بين شركائها فى التنمية. و بالرغم من ان النتائج المتوقعة لم تحدث زيادة الانتاج بطريقة مستدامة, كما لم تؤدي الى خفض مستوى الفقر وما زال عدم تنوع الانتاج بخلاف القطن و الذى يمثل اكثر من 50% من الصادرات. لعدة اسباب لا يزال التقدم فى النشاط الاقتصادى دون المتوقع لمؤشرات الاداء.

2.22 إستراتيجية الحد من الفقر فى بنين فى (2007-2009), حددت الحكومة السيناريو الاساسى المحدد للتكاليف المنعكس من أجل تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية المختلفة لتسريع النمو والحد من الفقر مع العمل فى نفس الوقت على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى. من خلال الاستراتيجية, سوف يتم تأسيس تسارع النمو على تنوع الانتاج و الانفتاح الاقتصادى ودعم القطاع الخاص وتقوية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الحكم الرشيد.

2.23 حققت ادارة المالية العامة بعض التقدم بالتأكيد ولا سيما فى مجال الادارة القائمة على النتائج و فى اعداد اطر الانفاق المتوسط الأجل (MTEFs). و بالرغم من هذا لا تزال هناك عقبات رئيسية فى مراجعة النفقات العامة. تنفذ الحكومة برنامجا واسعا بشأن تحصيل الايرادات وتوسيع القاعدة الضريبية واتخاذ تدابير لمعالجة الصعوبات التى تم ذكرها وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الخارجى و النظام المالى وتخفيف الديون والخصخصة.

2.24 السياسات القطاعية و الجزئية , ولوحظ ان تنفيذ ميزانيات البرامج فى القطاع الزراعى قد واجه صعوبات فى تعبئة الموارد و التمكن من اجراءات الميزانية من قبل الجهات الفاعلة. فى القطاع الصناعى والتأخير الادارى و الحواجز التى تعترض الاستثمار والخصخصة مما يساهم الى حد كبير فى زيادة تكاليف التشغيل, و يؤثر فى وتيرة نمو المشاريع والقدرة التنافسية للمؤسسات.

2.25 العقبات الرئيسية التى تعترض تحقيق النمو الاقتصادى والقضاء على الفقر عقبات هيكلية. وتتعلق بصلاية الات الانتاج و الهيكل وانخفاض مستوى الاستثمار و محدودية تنوع الصادرات (التي يسيطر عليها القطن) وعدم شمول النمو وانخفاض مستوى خلق فرص العمل. هذا الوضع يجعل الاقتصاد متأثراً بالصدمات الخارجية ويضعف أرصدة البلاد.

2.26 وفى هذا الصدد, توصى لجنة التحقيق الإفريقية لإستعراض الأقران بالاجراءات و التدابير التى من شأنها مواجهة التحديات ومعالجة المعوقات, ولا سيما فى المجالات التالية: '1' الادارة الاقتصادية الكلية والقطاعية; '2' التوقعات والاحصاءات; و '3' الحد من التعرض للصدمات الخارجية.

2.27 تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة وشفافة وقابلة للتنبؤ . حددت بنين رؤية طويلة الاجل من خلال (Alafia (Alafia 2025 – و الذى تمت ترجمته فى التوجهات الاستراتيجية للتنمية فى بنين و التى ستنفذ بموجب إستراتيجية الحد من الفقر GPRS (2007-2011). تسعى هذه الرؤية الى بناء "دولة رائدة و محكومة بشكل جيد و موحدة و مسالمة و باقتصاد تنافسي مزدهر و تأثير ثقافى و إجتماعى صالح". وقد بذلت البلد جهودا كبيرة فى مجال تنظيف الاطار الاقتصادى الكلى وتحديد استراتيجيات قطاعية وتخصيص موارد الميزانية. ومع ذلك, فان بروز بنين الصاعدة يتطلب عددا من السياسات الاقتصادية التى لا تزال غير واضحة, وتشمل هذه السياسات طبيعة و نموذج النمو الاقتصادى و إستدامته و شموله و تنوع قاعدته الإنتاجية و اعادة تشكيل الفضاء الوطنى للتكيف مع استراتيجيات أقطاب النمو و قدرة البلد على مواجهة و التركيز على تحديات بنين الناشئة و الحالية واخيرا ترجمة الرؤية و استراتيجيات إتجاهات التنمية الستة الى سياسات قطاعية وبرامج مناسبة.

2.28 تتطلب الشفافية والقدرة على التنبؤ بالسياسات الاقتصادية مراقبة الادارة الاقتصادية وادارة الموارد العامة وينبغى ان تكون الإدارة فعالة و حازمة. تعاني هذه الوظيفة من نقاط ضعف خطيرة وبالتالي تعزز مناخ عام من الاختلاسات المالية والاثراء غير المشروع والفساد والافلات من العقاب. ولوحظ انه لا توجد تقارير مفصلة عن تنفيذ الميزانية من ناحية تحقيق نتائج ملموسة فى تنفيذ برامج التنمية التى من شأنها تيسير تقييم فعالية وجوده النفقات العامة فى برامج التنمية. وقد اشارت بعثات المراجعة القطرية ايضا الى ان تطهير الاطار الاقتصادى الكلى لا يعتمد على التنمية, لانه لا يساهم فى الحد من الفقر. ونظرا لاهمية القطاع غير الرسمى و الاقتصاد العابر, اذا تم فتح اقتصاد البلد على القوى الخارجية للعولمة فان تكوين الاتحاد الاقتصادى والنقدى لغرب افريقيا WAEMU ومستقبل الاقتصاد النيجيرى(على المدى البعيد) محفوفا بمخاطر غير نظامية بسبب إقتصاد بنين.

2.29 لاحظت بعثات المتابعة القطرية ان بنين قد حددت السياسات فى القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والنقل والطاقة. و لكن يجب ان تكون هذه السياسات متسقة ومنسقة لتحقيق رؤية (Alafia) بنين عام 2025 . و يجب معالجة التحديات و التركيز و ضمان مصاحبة أقطاب التنمية بالتوزيع المكافئ للوظائف الاقتصادية وبهذه الطريقة, يمكن انشاء الروابط التكاملية التى ستبنى إقتصاد متكامل وستكون بيئة اقتصادية من شأنها ان تساهم فى الحد من الفقر.



- تتطلب الإدارة الاقتصادية الفعالة تكيف الآلية لاجهزة الدولة مع القدرات المؤسسية لبناء بنين الناشئة و بالتنسيق الفعال للسياسات الاقتصادية – و لكن كل هذا لا يزال يواجه صعوبات على أرض الواقع
- 2.30 وفي نهاية تحليل بعثات المتابعة القطرية , توصي بعثات المتابعة القطرية بمواصلة تنظيف الاطار الاقتصادي الكلي لتحقيق اهداف الحد من الفقر وترجمة الرؤية الى استراتيجيات قطاعية ملائمة تتفق مع سياسة اقطاب النمو والبناء المتكامل للقطاع غير الرسمي, وعلى التركيز على التحديات الناشئة فى بناء رؤية **Alafia** أفريقيا بنين عام 2025.
- 2.31 تعزيز ادارة مالية عامة سليمة , وأشارت بعثات المتابعة القطرية بالجهود التي بذلتها الحكومة فى مجالات رئيسية مثل الاصلاحات صوب الادارة القائمة على النتائج و التي تشمل الميزانية وإدارة المحاسبة والتدقيق الداخلي والخارجي و نظام المشتريات العامة . و بالرغم من ان ادارة النفقات العامة لا تزال تواجه قيودا فى هذه المجالات الثلاثة , تم اعتماد إطار خطة عمل استراتيجي لإدارة الميزانية على اساس النتائج فى ديسمبر 2005, وينبغى تعزيز تنفيذ هذه الخطة. من اجل اصلاح الميزانية لتحقيق النجاح المستدام, وأن يكون هناك اثر ايجابي على كفاءة الانفاق العام وما يترتب عليه من نتائج, فان هناك إحتياج الى الاصلاح الادارى و اصلاح الخدمة العامة المناسب. وفى هذا الصدد, تجدر الاشارة الى ان الاصلاحات التي اجرتها الحكومة ما زالت تعاني من عدد من نقاط الضعف المتعلقة بالاطر الزمنية وسرعة النقل الفعال فى مجالات التخصص وطرق تعيين موارد بشرية مؤهلة و سياسة تمويل ميزانية المجلس ككل.
- 2.32 وفيما يتعلق بتحسين تنفيذ الميزانية, ساعد مد نظام ادارة المعلومات المالية (SIGFIP) الى جميع الوزارات فى تقليل فترة الدفع الى اقل من 25 يوما فى عام 2004 لتحسين تنفيذ المشاريع. و مع ذلك يعاني النظام من ضعف مراجعة النفقات العامة. و تواجه مؤسسات مراجعة الحسابات عدة قيود فى اداء واجباتهم وخاصة فى المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات وكذلك فى نظام المشتريات العامة . واخيرا, فان افة الفساد تؤثر ايضا على الادارة السليمة للاموال العامة.
- 2.33 وفى ضوء هذه النتائج, توصى لجنة التحقيق الإفريقية لإستعراض الأقران التوصيات ذات الصلة بمراقبة الميزانية على اساس النتائج ورصد نظام المشتريات العامة فضلا عن المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات فى النفقات العامة.
- 2.34 **مكافحة الفساد وغسل الاموال.** أصبح الفساد افة مروعة تصيب النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي فى البلد. المناطق الاكثر تضررا هى الادارة العامة فى العموم و الادارة المالية للدولة بصفة خاصة (الضرائب والجمارك و المشتريات العامة) وكذلك السياسة والعدالة. اسباب الفساد فى بنين كثيرة بدءا من ثقافة الكفاح من اجل البقاء على قيد الحياة لتلبية احتياجات نهاية الشهر بسبب الاجور الهزيلة الى ثقافة تحول الاحزاب السياسية و اجهزة الدولة الى ادوات نجاح فردية عن طريق الثراء غير المشروع والفساد وسوء الادارة. ترسخ الممارسة فى سلوك المديرين أدى الى ضعف مهمة مراجعة الحسابات و اجهزة الحكم مما يولد الشعور بإمكانية الافلات من العقاب فيما يتعلق بالجرائم الاقتصادية.
- 2.35 وبذلت السلطات ومنظمات المجتمع المدنى لوضع صكوك لرفع النسيج لاخلاقى فى الحياة العامة ومكافحة الفساد. ومع ذلك, فان فعالية هذه الصكوك لا تزال موضع شك او حتى منعدمة. تتضح عواقب التلّف فى السياسة وفى ادارة الموارد العامة . و تفاقم الفقر وزيادة الفوارق الاجتماعية وفقدان القدرة التنافسية فى الادارة العمومية والقطاع الخاص وتدهور نوعية راس المال البشرى وعدم احراز تقدم فى مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. فضلا عن ذلك, لاحظت بعثات المراجعة القطرية أن بنين لم تصدق بعد على جميع الاتفاقيات الدولية فى مجال مكافحة الفساد وغسل الاموال. من الجدير بالذكر ان بعثات المراجعة القطرية لاحظت انه لم يتم مناقشة مشروع قانون بشأن منع ومكافحة الفساد وغسل الاموال, الذى بدأته الحكومة فى نوفمبر 2006 ليتم إتماده امام الجمعية الوطنية. و لم تنفذ بنين توجيهات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا WAEMU بشأن مكافحة غسل الاموال من الدول الاعضاء .
- 2.36 توصيات لجنة التحقيق الإفريقية لإستعراض الأقران لتعزيز وظيفة التدقيق والهيئات المسؤولة عن اعتماد والتطبيق الفعال للمعايير والقوانين ذات الصلة. و تدابير عدم التسامح, و التي تنص على انه يمكن لأعلى مستويات القيادة ان يستخدم فى مكافحة الفساد و تحسين ظروف عمل موظفي الخدمة المدنية و عمل دراسات حول ظاهرة الفساد وتحسين اللوائح بشأن إعلان ممتلكات المسؤولين السياسيين الكبار.



- 2.37 تسريع التكامل الاقليمي من خلال المواعمة بين السياسات النقدية وسياسات التجارة والاستثمار.** بنين عضو في مجموعات التكامل الاقليمية الرئيسية في غرب افريقيا, و قد وقعت معاهدة منظمة تنسيق قانون الاعمال في افريقيا (OHADA). كما انها وقعت وصدقت على معظم معايير الاتفاقيات الواردة في استبيان الالية الافريقية لاستعراض الإقران. وأشارت بعثات المراجعة القطرية الى انه جذير التنوية باداء بنين في الإمتثال بالتقارب في المعايير الأساسية مع الإتحاد الإقتصادي و النقدي لغرب أفريقيا WAEMU منذ عام 1999. لكن الوضع ليس دائما بنفس المستوى فيما يتعلق بالمعايير الثانوية حيث لا تزال هناك حاجة الى بذل جهود أكبر.
- 2.38** وفي الوقت نفسه, فانه من المفيد النظر الى التعريفية الخارجية المشتركة (CET) للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا WAEMU و التي تم تنفيذها في بنين في عام 2000 على كامل اراضيها. وفيما يتعلق بالنظام الضريبي, لاحظت بعثات المراجعة القطرية ان الضغوط الضريبية على الشركات في بنين تكون في المتوسط في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا ولكنها مرتفعة مقارنة بمستوى تنمية البلد وعلى وجه الخصوص ضريبة القيمة المضافة (VAT) وضريبة الشركات التي تعاقب القطاع الخاص بشكل مفرط. من جهة اخرى, تم اعتماد قانون مكافحة ممارسات المنافسة من قبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا في عام 2002 و لكن لم يدخل بعد حيز النفاذ في بنين. هذه الاحكام ملزمة لجميع الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا و لكن لا يبدو ان هناك تنفيذا فعالا من جانب بعض الدول في المنطقة و بينها بنين.
- 2.39** ولو حظ ان بنين لا تزال تفرض الضرائب على صادراتها سواء داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا WAEMU أو داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس ECOWAS) او الى السوق العالمية مما يدل على عدم مطابقة السياسات التجارية الوطنية في بنين مع معايير إدماج المجتمع الإقليمي وبالمثل, لدى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا توجيها بشأن الشفافية في عملية الخصخصة التي لم تطبق في بنين. وهذا يوضح عدم الامتثال للالتزامات المتعهد بها على الصعيد الاقليمي مما يعني أن الوصول الى مرحلة منطقة التجارة الحرة لم يتحقق بعد.
- 2.40** واستنادا الى هذه النتائج, قدمت لجنة التحقيق الإفريقية لإستعراض الإقران مقترحات الامتثال بمعايير و أحكام و توجيهات التقارب الثانوية و الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا WAEMU التي لم يتم تنفيذها أو تطبيقها وتسريع التقدم المحرز في انشاء منطقة تجارة حرة وتحسين الشفافية في عملية الخصخصة وفقا لتوجيهات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا و التشاور مع بلدان المنطقة وغيرها من البلدان الأقل تقدماً (LDCs).

حوكمة الشركات

- 2.41 المعايير والقواعد المتعلقة بإدارة الشركات في بنين.** وعلى الرغم من تصديق بنين على معظم الاتفاقيات الدولية والسلطات العامة التي تقود الجهود الرامية الى معرفة الاتفاقيات والقوانين بشكل أفضل و لكن لا يتم دائما تتبع هذا بالتنفيذ. وينطبق ذلك بصفة رئيسية على القانون الموحد في تنسيق قوانين الأعمال الافريقية "اوهادا OHADA" و التي تحاول أنظمة بنين القانونية بدمجه بصورة متزايدة و لكن لم يتم قبوله تماما من قبل جميع الجهات الاقتصادية الفاعلة في بنين. وينطبق الشيء ذاته على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية و التي تواجه مشاكل في التنسيق الاقليمي و صغر رابطة المحاسبين و القانونيين المعتمدين نسبيا في بنين و الممارسات التي تحيد عن النصوص المعمول بها (اي في تنسيق قوانين الأعمال الافريقية اوهادا او النظام المحاسبي الملانم مع اوهادا SYSCOHADAI).
- 2.42** بمساعدة هياكل اقليمية مستقلة, تخضع المصارف في بنين الى آلية الحبطة المحددة من مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا WAEMU في يونيه 1999 و على وشك تنفيذ دعائم اتفاقية بازل الثاني. أما بالنسبة للمؤسسات فانه من الصعب ان تكيف انشطتها و منتجاتها مع المعايير الدولية من حيث الجودة او من حيث احترام البيئة, و لا يوجد قانون او ميثاق حوكمة الشركات في بنين.
- 2.43** **تطور المؤسسات في بنين.** وعلى الرغم من اقامة المؤسسات بفضل شكليات مركز المشاريع (نافذة واحدة) الذي تديره غرفة التجارة والصناعة في بنين (CCIB), و لكن لا يزال يتعين القيام بعمل الكثير بغية تبسيط الاجراءات ومساعدة الشباب في تقييم ومواجهة المخاطر التجارية ضمن اطارا رسميا. يبدو ان احد العقبات الرئيسية هي ضغط الضرائب التي تسبب التشوهات الاقتصادية والاجتماعية, بما في ذلك تضخم القطاع غير الرسمي المتعدد الأبعاد و هو اكبر مولد



الثروة والعمالة في بنين. وقد تم إتهامه كمصدر للفساد والتهرب من الضرائب وغسيل الأموال, هذا القطاع صمام امان للإضطرابات الاجتماعية و احد اعمدة التضامن العائلى, خصوصا انه لا يتم منح اى دعم رسمى المواطنين بشكل عام ورجال الاعمال بشكل خاص.

2.44 اما فى الجوانب الاخرى, نتائج الخصخصة فى بنين متفاوتة. فى نفس الوقت الذى تسهم فيه بمجموع 33.6 مليار فرنك افريقى (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية, أونكتاد UNCTAD 2005) للدولة . خدمات المرافق العامة لم تكن جزءا من عمليات الخصخصة و هذا يعد احيانا تمييزا أو عدم شفافية. وعلاوة على ذلك, فان برنامج الخصخصة مازال متأخرا عن الجدول زمنى لذلك, ما زال الامر يحتاج الى بذل جهود من اجل استقرار المؤسسات للخصخصة وتقييم الاصول. و مع ذلك قد أعدت الحكومة لائحة تحدد شروط الخصخصة والاعلان عن البرنامج للسنتين القادمتين.

2.45 بيئة الاعمال التجارية فى بنين. يعانى القطاع الرسمى من منافسة غير عادلة من القطاع غير الرسمى و من السوق المحلى الضيق نسبيا بسبب غياب هيكل قانونى لتنظيم المنافسة القانونية الوطنية بالمهارات المطلوبة و الإستقلالية و الموارد المادية , بالإضافة الى الهياكل الضعيفة نسبيا فى الدفاع عن المستهلكين و غالبا ما تكون هناك حالات انتهاك و خروقات جسيمة لقواعد المنافسة العادلة.

2.46 يعتمد بعض رجال الاعمال فى القطاع الخاص على طلب القطاع العام و الذى يصعب الحصول عليه كنتيجة للغرامات على الطلب المحلى المتدنى و الممارسات الغير مشروعة من قبل بعض المؤسسات الراسخة . والواقع ان العديد من المشتريات العامة تعاني من نفس المشاكل التى تؤثر على الاقتصاد الوطنى باكماله (اى كلا من القطاعين العام والخاص). بالإضافة الى افة الفساد و الافتقار الى التدريب فى مجال المشتريات العامة والاختلال الوظيفى من السلطات المختصة والتأخير فى منح العقود والدفع للموردين.

2.47 تزداد الصعوبات التى تواجهها مؤسسات القطاع الرسمى بسبب الموقف الغير متعاون من جانب الادارة ولا سيما فى الخدمات الضريبية و قلة الدعم من القطاع المصرفى وبالفعل وعلى الرغم من ان البنوك فى حالة من الافراط فى السيولة و لا يواجهون اية مشاكل خطيرة فى مجال القروض غير المسددة الا انهم يلبون احتياجات اقتصاد بنين والمستثمرين جزئيا. تم البنوك القروض المنخفضة نسبيا الى الاقتصاد و تدل التغطية الجغرافية المحدودة و اختراق الاسواق فضلا عن الانخفاض متوسط وطويل الاجل للقروض فى البلد على التقدم الذى لا يزال هناك حاجة لعمله. هذا يفسر ايضا التدهور السريع فى تمويل المصارف فى مواجهة التمويل غير الرسمى وتمويل المشاريع الصغيرة و الذى لا يلبى الا جزئا من احتياجات تحديث المؤسسات والاقتصاد فى بنين. بينما يعبر القطاع المصرفى عن استيائه لعدم وجود روح المبادرة والمشروعات البنكية و يبدو انها تتعلق بمسالة الضمانات وخاصة فيما يتعلق بالارض و الشكليات معقدة مما يبرز نوعا من التقنين الذاتى من جانب الشركات لمواجهة صعوبات فى التعامل مع القطاع المصرفى الرسمى.

2.48 تشمل القيود الرئيسية الاخرى ونقاط الضعف فى بيئة الاعمال فى بنين:

- الفساد الذى يكلف البلاد حوالى 3% من الناتج المحلى الاجمالى و يكلف المشاريع 8.4% من العوائد على حسب التقديرات الرسمية.
- إنعدام الثقة فى كفاءة الادارة والنظام القضائى:تعتقد 54% من الشركات فى بنين أن الادارة غير فعالة فى حالة النزاع ويفضل 55% من رجال الاعمال تسوية ديونهم خارج المحكمة.
- عبء اللوائح: تبدو ان الهياكل الادارية تحافظ على نظام العادات الاشتراكية. يعلن مديرون شركات التصنيع انهم يكرسون حوالى 8.3% من وقتهم فى متابعة الشكليات الادارية بينما تعتقد 65% من شركات الصادرات و/او الاستيراد ان عمليات التخليص الجمركى سيئة او سيئة جدا.
- عدم وجود موارد بشرية مدربة جيدا و متخصصة فى الموارد البشرية و فى الإشراف على الموارد البشرية .
- حالة البنية التحتية:من الكهرباء والمياه و الطرق تشكل صعوبات وكذلك انعدام الامن وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات(ICTs).

2.49 شرعية الاجراءات التى تتخذها الشركات ورجال الاعمال فى بنين. حيثما عقدت بعثات المراجعة القطرية مناقشات مع اصحاب المصلحة و تمت مناقشة عدم كفاءة النظام القضائى مما يمثل عقبة امام تنمية المشاريع. وبناء على ذلك, بسبب عيوب الاطار القانونى والخوف من قوة اجراءات المحكمة التى لا تنتهى , تحل بعض الجهات الفاعلة فى الاقتصاد خلافاتهم من خلال الشبكات الاسرية او السلطات التقليدية, الذين يعتبرون اكثر ثقة واسرع و اقل فسادا من الشبكات الحديثة.



2.50 توفى الشركات فى بنين بالإلتزامات لمختلف أصحاب المصلحة فى بيئتهم جزئيا بسبب ثقتهم القليلة فى البيئة القانونية.

- التهرب الضريبى مهم جدا كما تشكل الضرائب عبئا ثقيلًا على القطاع الرسمى. هذا القطاع, وان لم يكن دائما على اقتناع بالنزاهة العملية, يتعين عليه مواجهة المنافسة من القطاع غير الرسمى وضخامة الضريبة الموازية للفساد.
- تبدو عمالة الاطفال ممارسة منتشرة على نطاق واسع: وتشير تقديرات اليونيسيف UNICEF الى ان 480 الف طفل تتراوح اعمارهم بين 6 و 12 سنة يعملون . أشار الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة (ICFTU) ان هذه المشكلة ترجع الى عدم اجراء التفتيش, ولا سيما فى المناطق الريفية وفى الاقتصاد غير النظامى.
- يتم تغطية نسبة صغيرة من الموظفين عبر نظام الضمان الإجتماعى (يقدر عددها باقل من 10% من سوق العمل) . والواقع ان القطاع الرسمى لا يعلن دائما عن جميع موظفيه فى محاولة لتفادى المشاكل الادارية وما يتعلق بها من تكاليف.
- نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) غير مفهومة على نطاق واسع فى بنين. ووفقا لتقرير التقييم الذاتى القطرى CSAR فى بنين , فان الحكومة لم تضع اطارا جذابا حتى تشجع الشركات على تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمعات الشعبية.
- لدى بنين تشريعات و عددا من البات حماية البيئة الطبيعية. وعلى الرغم من ان هناك حاجة الى اجراء تقييمات لاثر المطورين الراغبين فى الاستثمار فى الانشطة البيئية التى يمكن ان يكون لها تاثير على البيئة و لا يوجد احترام للبيئة فى بنين و لا توجد شركات حاملة لشهادة ISO 14 000.

2.51 فيما يتعلق باخلاقيات الاعمال التجارية فى بنين. حدد تقرير التقييم الذاتى القطرى عدة حالات من سوء الادارة, بما

فى ذلك اختلاس الاموال العامة والتزوير واستخدام وثائق مزورة . و نجمت عن هذه الحالات خسائر فادحة بالنسبة للدولة. تم إنشاء لجان مخصصة للمطالبات المقدمة فى المحاكم الا ان عددا قليلا جدا من هذه الحالات قد انتهى بحكم من المحاكم. و لذلك, اصبح غسل الاموال مشكلة رئيسية فى بنين. لدى فريق العمل الحكومى الدولى لمكافحة غسل الاموال فى غرب افريقيا (GIABA) ممثلا فى بنين, ولكن لا يوجد فى الوقت الحاضر سوى الملفات المرسله الى وحدة الجرائم الاقتصادية, لان فريق العمل الحكومى الدولى لمكافحة غسل الاموال فى غرب افريقيا لم يبدأ عمله بعد فى البلد.

2.52 ومن بين المعوقات فى ازدهار المؤسسات , الفساد الذى يحتل المرتبة الرابعة فى المؤسسات الرسمية و السادسة فى المؤسسات غير الرسمية. وما يثير الجزع ان معظم اصحاب المصلحة يبدون يائسون بسبب الفساد الذى يعتبرونه جزءا لا يتجزا من الحياة اليومية فى بنين. وعلى نفس المنوال, اشارت بعثات المراجعة القطرية انه رغم نشاط و تعدد وسائل الاعلام فى بنين و لكن لا يتم استخدامها فى تحقيق الهدف الاقتصادى من إختلاسات إقتصادية وغش و تهرب الضريبى والاعمال الشائعة بين الهيئات الفاعلة فى القطاعين العام والخاص فى بنين.

2.53 وأخيرا, انه على الرغم من ان بنين عضوا فى المنظمة الافريقية للملكية الفكرية, و اشارت بعثات المتابعة القطرية الى ان مكتب حقوق التأليف والنشر فى بنين(بيبيدرا BBDR) ما زال غير قادر على معالجة مشكلة التزوير. و يعانى المكتب من انعدام الموارد و الصورة السيئة التى تؤدى الى تحويل هيكل المكتب الى قوة مساعدة لخدمات الضرائب بدلا من هيئة تدافع عن مصالح الفنانين المبدعين والابتكار.

2.54 **الشفافية والمعلومات عن المشاريع فى بنين.** عموما, يبدو ان هناك نقصا فى المعلومات عن المشاريع الخاصة فى بنين. على صعيد الاقتصاد الكلى, لا توجد دراسات قطاعية او معلومات عن الاسواق المختلفة , مما يحرم الشركات من معرفة بيئتهم و ما يهدد بقاء عدد من المؤسسات. وعلى صعيد الاقتصاد الجزئى, يملك قطاع صغير قليل جدا من المنشآت فى بنين هياكل مراجعة داخلية للحسابات.

2.55 تم خلق الظروف الملائمة لمهنة المحاسبة التى لا تقضى الى توفير معلومات مالية و حسابية جديرة بالثقة بسبب الافتقار الى الشفافية فى المؤسسات فى القطاع الرسمى و غموض القطاع غير الرسمى وكذلك مشكلات الادارة فى الشركات المملوكة للدولة ,

التنمية الاقتصادية الإجتماعية



- 2.56 تواجه بنين عدة تحديات في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ولا يزال الاقتصاد الذي يهيمن عليه استغلال الموارد الزراعية وخاصة القطن و أنشطة ميناء كوتونو. و لا يزال نمو هذه القطاعات قاصراً ليعكس الاتجاهات السلبية لفقير الذي ما زال يعاني منه أكثر من 30% من السكان. و اذا استمرت هذه الحالة سوف يتم تقويض بلوغ مفتاح تحقيق الاهداف الانمائية للالفية (MDGs) بحلول عام 2015, لا سيما في التعليم والصحة والحصول على مياه الشرب ومكافحة الفقر. تتطلب معالجة هذا الوضع اطاراً انمائياً لخلق عمالة لائقة مستدامة في المناطق الحضرية والريفية مقادة بنمو اقتصادى قوى.
- 2.57 وبالرغم من النظر الى صغر حجم السوق المحلية و الذى يصل الى حوالى 7.6 مليون نسمة, و يصل متوسط نموه السنوى لأكثر من 7% و يتطلب المزيد من الاندماج فى السوق العالمية من اجل زيادة وتنويع الصادرات من السلع والخدمات. و لا يزال تحسين القدرة التنافسية الشاملة والقطاعية للاقتصاد قوام هذه الاستراتيجية الجديدة وهوتحدي مهم يجب قبوله ويتطلب ذلك تهيئة بيئة اقتصادية ومؤسسية للمعايير الدولية.
- 2.58 **فيما يتعلق بالالتزامات الدولية**, لاحظت بعثات المتابعة القطرية CRM بارتياح ان بنين قد صدقت على جميع الاتفاقيات والتزمت بالمعايير والقوانين التى اوصى بها تقرير التقييم الذاتى القطرى CSAR. ومع ذلك, لا يزال الكثير من الجهد فى نشر تلك الوثائق فى الجريدة الرسمية لجمهورية بنين. وينبغى ان تدرج فى تشريعاتها الوطنية وان يتم توزيعها على السكان الذين سيستفيدون منه.
- 2.59 **تعزيز و بناء القدرات لتحقيق التنمية المعتمدة على الذات** تشكل ملكية عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية مع التخفيف من الاعتماد على المعونة الخارجية وسياسات التنمية الاجتماعية الاقتصادية, تحديات رئيسية فى عملية التحول الديموقراطي. يعد تأثير برامج تسيير التجارة TFPS فى برامج وسياسات التنمية تأثيراً قوياً. تمثل المساعدة الانمائية الخارجية (ODA) أكثر من 60% من تمويل برامج التنمية. و قد إستفادت بنين لمدة طويلة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون و هى واحدة من مبادرات القطن 4 (4ج) للبلاد الأقل تقدماً فى منظمة التجارة العالمية (WTO), مع كل ما يترتب عليها من التزامات على صعيد الإتحاد الاقتصادى والنقدي لغرب افريقيا ECOWAS والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا WAEMU, وما الى ذلك). كل هذه العوامل تقوض الاستقلال الذاتى الفعال والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.
- و علاوة على ذلك, فإن القضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة يشكلان تحديات رئيسية سيتعين على السلطات معالجتها. والواقع انه يجب على السلطات معالجة اهتمامات السكان التى تم الإعراب عنها فى مارس 2006 عن الحاجة الى تجديد الطبقة السياسية التى يمكن ان تقدم اجابات ملموسة لحل المشاكل فى اقرب وقت ممكن, و ان القوة الاقتصادية هى احدى الطرق لتحقيق هذا الهدف. وتحقيقاً لهذه الغاية, اقامت السلطات الجديدة اهدافاً فى عام 2011 من اجل تحسين نوعية حياة المجتمع والحد من الفقر. وتم توقع ايضا ان الفقر سينخفض من 27% عام 2005 الى 19% عام 2011 الى 15% فى عام 2015.
- يندرج هذا الهدف فى اطار الرؤية التى تم الاعراب عنها فى ألافيا 2025 فى بنين عام و يتطلب تحقيق هذه الرؤية تنفيذ الإصلاحات التى تركز على الحكم الرشيد, التى ستساعد فى تدعيم الاسس المؤسسة للديمقراطية و ترشيد ادارة الموارد البشرية والمالية والمؤسسية ووضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة وضمان مساءلة السلطات المحلية عن طريق اللامركزية الفعالة.

- 2.60 يوجد بعداً و تحدياً آخر فى عملية ملكية التنمية الاجتماعية الاقتصادية فيما يتعلق بمشاركة جميع الجهات المعنية. وعموماً ترى الجهات الفاعلة المعنية ان مشاركتهم غير كافية, لا سيما على الصعيد المحلى حيث انهم لا يشعرون دائماً انهم مدرجون فى اعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج التى تعنيهم. ومع ذلك ترى بعثات المتابعة القطرية ان الظروف الملائمة لتعزيز هذه المشاركة فى بنين, حيث ان المجتمع المدنى نشطاً وملتزمًا نسبياً فى الدفاع عن حقوق الانسان وتحسين احوال الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً بشكل فعلى. وينبغى للحكومة ان تتخذ التدابير الملائمة لوضع اطار قانونى وتنظيمى يودى الى مزيداً من المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدنى والاحزاب السياسية والقطاع الخاص و جميع الجهات الاقتصادية الفاعلة وجميع مناطق البلاد. وضع اللمسات الأخيرة على عملية اللامركزية هوخطوة فى اتجاه تعزيز هذه المشاركة.
- 2.61 ينبغى ان تكون كل هذه التدابير مصحوبة بالتعزيز الفعال بمشاركة جميع اصحاب المصلحة فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق توسيع التشاور و التعجيل بانهاء عملية تحقيق اللامركزية وتعزيز المشاركة على



المستوى اللامركزي وانشاء هيئات التشاور المشترك بين الحكومة وشركائها الانمائيين الرئيسيين فى بنين. يمكن أيضاً توسيع مساحة المشاركة واستدامتها عن طريق تحويل او تأسيس الطابع المؤسسي على عملية التقييم الذاتى كممارسة وطنية. وسيساعد هذا اشاعة روح الملكية المشتركة والمسؤولية المتبادلة بين الدولة والشركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني. سيكون أى مراقب مؤسسة او كيان مماثل لتقييم الحكم فى بنين مناسباً لهذه المهمة.

- 2.62 وفيما يتعلق بإمكانية الحصول الى الخدمات الاجتماعية الأساسية**, تعرب بعثات المتابعة القطرية عن عن ارتياحها للجهود التى تبذلها حكومة بنين فى توفير الحصول على الخدمات الأساسية للفقراء وخاصة فى المناطق الريفية بأسعار معقولة لخدمات مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعى ومياه الشرب و الصرف الصحى والكهرباء والاسكان والاراضى الصالحة للزراعة وتمويل المشاريع الصغيرة. هذه الملاحظات المشجعة ينبغى الا تخفى الصعوبات التى تعترض هذه القطاعات , الصعوبات التى ستواصل التباطؤ التقدم اذا لم يتم إتخاذ التدابير ذات الصلة فى الوقت المناسب.
- 2.63 فيما يتعلق بالتعليم**, من الجدير بالذكر ان معدلات الإلتحاق الإجمالية بالمدارس قد زادت على جميع مستويات نظام التعليم الابتدائى والثانوى على مدى العقدين الماضيين. فيما يتعلق بنسبة تعليم الفتيات والفتيان فى المدارس الابتدائية والثانوية, اظهرت المؤشرات نسبة 0.75% (4:3) فى عام 2004 و 1 (1:1) فى عام 2015 فى الاهداف الانمائية للالفية MDG. و يظل المستوى منخفضاً لاسباب ترتبط عموماً بالتقاليد الاجتماعية - الثقافية المتعلقة بدور المرأة فى الاسرة (كمساعدة فى المنزل) و مشاكل الجنوح الجنسى مما يؤدي فى معظم الاحيان الى حالات الحمل المبكر ومن ثم ترك المدرسة, مشاكل الفقر التى تجعل الاباء يفضلون ارسال الاولاد الى المدرسة بدلاً من الفتيات إذا كان لدى الاسرة كثير من الأطفال وهذا يدل على ان الفقر ما زال يمثل خلفية بعض المشكلات فى النظام المدرسى.
- 2.64 وثمة مشكلة خطيرة اخرى فى مجال التعليم** و هى نقص عدد المدرسين و مستوى التدريب المستمر فى الانخفاض. هذا الاتجاه هو اساساً نتيجة لتجميد التوظيف فى الخدمة العامة والذى نشأ بسبب تدابير التكيف الهيكلى. تم تقدير نقص المدرسين رغم استخدام عقوداً للمدرسين باكثر من 8 الاف مدرس التعليم الابتدائى للعام الدراسى 2004-2005. واخيراً ترى الجهات المعنية ان انتاجية نظام التعليم منخفضة جداً.

- 2.65 وفيما يتعلق بالجوانب الصحية**, لدى بنين معدل وفيات مرتفع و بيئة صحية متردية بشكل مطرد. وعلى الرغم من وجود العديد من البرامج و إحراز بعض التقدم فان لدى قطاع الصحة مواطن ضعف تقوض ادائه بشكل جدي ويتجلى هذا فى بعض المؤشرات الرئيسية مثل معدل الوفيات الاجمالي و الذى يتراوح من 10.5 /1000 الى 12.3 /1000 بين 2002 و 2005 و حيث بلغ معدل وفيات الرضع من 90/1000 الى 65.6 /1000 ومعدل وفيات الأطفال من 146.4 /1000 الى 102/1000 ومعدل وفيات الامهات من 485 حالة وفاة الى 474.4 لكل 100 000 مولود حتى - تم تقدير كل هذا فى الفترة من 2002 الى 2005 (وفقاً لمعهد الإحصاء و الإقتصاد INSAE دائرة التنمية الإقتصادية و تعداد السكان DED و المساكن فى 2002 و الاسقاطات السكانية RGPH3 فى 200 5).
- 2.66 وعلاوة على ذلك**, فان نسبة التغطية الصحية الأساسية هى 82%, مع وجود اختلافات كبيرة بين المناطق وتدنى نوعية الخدمات فى المراكز الريفية وإنخفاض معدل استخدام البنية الأساسية (34% من السكان فى عام 2002) , مما هذا يعكس عدم كفاية الخدمات المقدمة, فضلاً عن العقبات التى تحول دون الوصول الى الحقوق الإقتصادية و خاصة (المصروفات العرضية). انتشار الفقر على نطاق واسع فى فئات كبيرة من السكان هو مصدراً للقلق وبناء على ذلك, مازال حصول المرأة على خدمات التوليد محدوداً و عدم وجود إدارة ملائمة للأمراض المعدية . ويعتبر سوء التغذية مشكلة صحية رئيسية مع ارتفاع معدلات وفيات الامهات والأطفال. واذا ما استمرت الاتجاهات الحالية و لم يتم إتخاذ تدابير موجهة و تصحيحية قوية , سوف يكون من الصعوبة الوصول الى الاهداف الانمائية للالفية MDGs فى مجال الصحة من أجل الحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الامهات ومكافحة الامراض الرئيسية مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/ (الايدز HIV/AIDS).

- 2.67 وفيما يتعلق بالتطعيمات**, يمكن القول ان السلطات العامة فى بنين قد اهتمت إهتماماً خاصاً ببرنامج التحصين الموسع EPI خلال العشر أعوام الماضية. وعلى الصعيد الوطنى, كانت تغطية التحصين فى جميع انحاء الاقليم الوطنى فى عام 2003 مشجعة. و قد اعتمدت بنين مؤخراً ادخال لقاحات جديدة, مثل التهاب الكبد الوبائى ب (التهاب الكبد ب Hep B) و لقاح مكافحة أماريل (او لقاح ضد الحمى الصفراء) من أجل الإدراج الفعلى فى عمليات التحصين الموسع الروتينى EPI .



- 2.68 الحصول الى الخدمات الاجتماعية الاساسية الاخرى.** وأشارت بعثات المراجعة القطرية الى انه على الرغم من التقدم الملحوظ في بعض القطاعات التي توفر الخدمات الاساسية مثل المياه والطاقة وتمويل المشاريع الصغيرة والاسواق و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT و الاراضى. الا انه ينبغي تركيز الجهود على النهوض بالتنمية والرفاهية الاجتماعية. وتبين الاحصاءات الاخيرة ان حوالي ثلثي سكان الريف في بنين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب الى الان حيث أن مشكلات المرافق الصحية في المناطق الريفية والحضرية ما زالت تسبب قلقا بالإضافة الى صعوبة الوصول الى الطاقة الكهربائية و انقطاع الكهرباء المتكرر و يجب إنتشار تمويل المشاريع الصغيرة على نطاق واسع و تقديم الخدمات بشكل جيد من أجل تعزيز الانشطة المدرة للدخل لا سيما بالنسبة للنساء الفقيرات في المناطق الريفية. و صعوبة امكانية الوصول الى الاسواق و المنتجات الزراعية التي تتأثر كثيرا بفعل نقص مرافق الاتصالات في المناطق الريفية, لا سيما بسبب غياب الطرق الريفية. واخيرا, الإفتقار الى نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT في البلاد.
- 2.69 الوصول الى الاراضى الزراعية والمناطق الحضرية هو الشاغل الرئيسي في جميع انحاء البلد,** ويبدو ان مشاكل ملكية الارض تبطئ الاستثمار في البلاد و من المتوقع إتخاذ اجراءات لازالة هذه العقبات و التي تنطوي أساسا على نشر وتنفيذ خطة الاراضى الريفية (PFR) واعداد ونشر القوانين التي تنظم امن الاراضى في المناطق الحضرية وانشاء مراكز صيانة للأراضى اللامركزية باعتمادا من الجمعية الوطنية للقانون المتعلقة بالقانون الريفي واتباع العمليات لعرض السجل العقاري في المدن.
- 2.70 فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في جميع المجالات الحيوية, بما في ذلك تعليم الفتيات على جميع المستويات,** وأشار التقييم الذاتي القطري CSAR الى ان النساء يشكلن %52 من سكان بنين (51.5%) وفقاً لآخر احصاء لعام 2002). ومساهمتهن المهمة في تنمية البلد و التي تم الاعتراف بها على نطاق واسع. ومع ذلك لا تزال الوصمات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية وغيرها من الوصمات تواصل في دفعهم الى خلفية - وذلك على الرغم من ان المجتمع التقليدي من داهومي (في الوقت المعاصر في بنين) ان المرأة حرة و قد كانت تعمل في وظائف الرجال مثل المشاركة في الحكومة و خدمة الجيش مثل الشهيديات في الأمازون المحاربات بالسيف و المدافع ببسالة عن الوطن ضد الاستعمار.
- 2.71 تم إعتقاد قانون جديد للأفراد والاسرة في عام 2004** وفقا للدستور و ينص على المساواة بين الجنسين و يحظر بتر الاعضاء التناسلية للاناث ولا يعترف بتعدد الزوجات. ويسمح القانون ايضا للمرأة بإمتلاك وسائل الانتاج. و تم إتخاذ تدابير أخرى لصالح المساواة بين الجنسين تشمل الغاء الرسوم المدرسية للبنات. ومع ذلك, وبالرغم من محاولات لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية منذ مؤتمر السيادة الوطنى لعام 1990, فان تمثيلها في مناصب الدولة العليا و المراكز الانتخابية لا يزال غير كاف. تهميش المرأة في بنين على ما يبدو نتيجة للعادات السلفية المحلية التي تجعل دائما النساء بعيدات عن بعض الانشطة والفعاليات. استعادة التوازن بين الجنسين يشكل تحديا رئيسيا في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في بنين.
- 2.72 في ضوء نقاط الضعف والتحديات التي اشارت اليها بعثات المراجعة القطرية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في بنين,** اصدرت لجنة التحقيق الإفريقية لإستعراض الأقران عددا من التوصيات في ترجمة الإرادة السياسية للحكومة الى عمل ملموس. وسيتم هذا عن طريق النظر في مسألة المساواة بين الجنسين بوصفها اولوية وطنية و شرط اساسي للتنمية المستدامة. وقد اوصت لجنة التحقيق الإفريقية لإستعراض الأقران ايضا على بناء القدرات (المؤسسية و البشرية و المالية) من أجل هياكل حكومية مسؤولة عن تعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص والمجتمع المدني. و اخيرا تم إقتراح باعتماد سياسة التوظيف في الخدمة العامة, الامر الذي يقتضى انه في حالات تساوى مؤهلات العمل ذاته, ينبغي اعطاء الاولوية للمرأة. وبالمثل, ينبغي تشجيع القطاع الخاص على اتباع سياسة تمييز ايجابي التي في صالح المرأة على النحو الذي حددته الحكومة .

القضايا الشاملة

*الفساد

*اللامركزية ودور المؤسسات التقليدية

*قضية النوع والمساواة بين الجنسين

*التدريب والتقييم و مشاركة الشباب

*الفقر والوصول الى الموارد



*القطاع غير الرسمي

*اصلاح وتحديث الدولة

*المواطنة و انعدام الامن القانونى فى ظل سيادة القانون

الممارسات الجيدة

الممارسات الجيدة
<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة الشخصية لرئيس الجمهورية فى تنفيذ الالية الافريقية لاستعراض النظراء • التقيد بالجدول الزمنى للانتخابات الرئاسية والتشريعية. • التحول الديمقراطي فى قيادة شئون الدولة. • كفاءة المحكمة الدستورية فى بنين فى خدمة الديمقراطية و سيادة القانون و الحريات الأساسية. • دليل الأسعار المرجعية . • المرأة فى القوات المسلحة فى بنين . • سونغاى, كطريقة بديلة للتنمية. • البرنامج الرئاسي فى التمويلات الصغيرة. • إطار للتشاور بين الأديان. • رابطة (كى دي ميو Qui dit Mieux) من أجل تعزيز العمالة و حماية البيئة. • مشاوره وطنية شاملة لإستعراض النظراء.

3. الخاتمة

- 3.1 حققت بنين تقدما هائلا فى مجالات التركيز الأربعة فى تقييم الالية الافريقية لمراجعة النظراء وخاصة منذ مرحلة التجديد الديمقراطي. ومع ذلك، فلا يزال على بنين مواجهة عددا من التحديات الرئيسية، نظرا لأوجه القصور فى إنجازاتها ومتطلبات المستقبل بحلول عام 2025 (انظر القسم الخاص بالتحديات بالنقطة 4.3).
- 3.2 تدرك السلطات هذه التحديات جيدا و هناك تصميم على الوفاء بها. ولهذا قد حددت السلطات رؤية طويلة الأجل للبلاد جنبا إلى جنب مع المؤتمر الوطني , بالنظر إلى الدروس المستفادة من تاريخ البلاد وبهدف تحقيق أهداف بنين فى أن تصبح دولة الناشئة بحلول عام 2025 و ترجمة هذه الرؤية إلى توجهات التنمية الاستراتيجية التي تشكل إطارا لتحديد سياسات (جي بي آر إس إستراتيجية الحد من الفقر فى غانا GPRS) أو سياسات القطاع.
- 3.3 لدى بنين قوة من الناحية السياسية و فى المجال الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي (انظر أدناه). تمكن كل هذه موارد البلاد من تطوير قاعدة إنتاجية قوية وإعداد انضمامها الى نادي الدول الافريقية الناشئة و تسمح لها بالإستفادة من الفرص التي تتيجها العولمة.

نقاط القوة

1. العزم على التغيير للأفضل و المشاركة الشخصية من قبل الرئيس فى هذا الصدد.
2. تتمتع بنين اليوم دولة بالسلام والاستقرار بعد سنوات من الأنظمة العسكرية وعدم الاستقرار السياسي.



3. ترسيخ قيم و ثقافة الديمقراطية في المجتمع.
4. بنين بلد بإمكانات هائلة فيما يتعلق بالزراعة (حيث ان هناك 4.8 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ويوجد منها أقل من 1 مليون هكتار يجري حاليا زراعة) و الموارد السمكية والغابات والسياحة وتربية الماشية، التي لا تستغل بشكل كاف ولكنها قادر على جذب الاستثمارات.
5. موقع بنين الجغرافي الجيد (الساحل مجهز -125 كيلو متر كميناء هاما و الحدود المشتركة مع نيجيريا و التي تصل الى نحو 700 كيلومترا و تشكل سوق ما يقرب من 140 مليون مستهلك محتمل - ولها حدود مشتركة مع غيرها من البلدان غير الساحلية مثل النيجر وبوركينا فاسو).
6. حيوية القطاع غير الرسمي في البلاد، وخاصة في التداول التجاري الذي يهيمن عليه النساء.
7. العضوية في الكيانات الاقتصادية والنقدية الإقليمية.
8. نضارة وحيوية من السكان.
9. كفاءة القوى العاملة المحلية.
10. القدرة على تكيف القيم الثقافية لمواجهة التحديات الراهنة.

التحديات

1. فعالية وسيادة القانون الضامن للحماية القانونية للمواطنين وممتلكاتهم.
2. التخلص من البيروقراطية وإصلاح وتحديث الدولة جنبا إلى جنب مع الإدارة العامة في بنين
3. محاربة الفساد الذي يؤثر على الأمة كلها بشكل مزعج.
4. ضعف مستوى مشاركة المرأة في صنع القرار والتمثيل السياسي.
5. الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للأطفال.
6. التحول من الهيكل الاقتصادي القائم على الاستعمار إلى نظام اقتصادي متكامل للنمو والتنمية الوطنية المستدامة.
7. مكافحة ارتفاع مستويات الفقر من خلال التنفيذ الفعال لرؤية بنين كدولة الناشئة.
8. التحول من القطاع غير الرسمي إلى مكون معترف به إقتصاديا.
9. تعزيز شراكة جديدة وثقافة العمل الحر من أجل إنعاش القطاع الخاص.
10. تحسين مناخ الأعمال، وخاصة القدرة التنافسية للمؤسسات.
11. تطوير وتحديث البنية التحتية - وخاصة في قطاعات التعليم والصحة والطاقة والاتصالات - وضمان جودة تقديم الخدمات النوعية.
12. التنويع الاقتصادي، وخاصة في القطاع الزراعي وذلك لتقليل الاعتماد على قطاع القطن.
13. الحفاظ على البيئة والحد من الاختلالات الإقليمية.

